التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي بين مقاربتين متناقضتين

Palestinian-Israeli Negotiations Between Two Contrasting Approaches

أيوب مخرمش*[1] ، محمد خميس[2]

[1] جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مخبر علم النفس و جودة الحياة، (الجزائر)، mekhermeche.ayoub@univ-ouargla.dz

[2] جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، khamis.moh30@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/08/15 تاريخ القبول: 2022/03/13 تاريخ النشر: 2022/04/27

ملخص:

تقوم عملية السلام الفلسطينية على أساس مقاربتين متناقضتين لطرفيها،كما أنها تأتي في سياق من عدم التوازن بين قوتي هذين الطرفين، حيث تقوم المقاربة الإسرائيلية لعملية السلام على أساس تخلي إسرائيل عن سيطرتها عن جزء من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها عام 1976 ذات الكثافة السكانية العالية في شكل حكم ذاتي للفلسطينيين لكن دون التخلي عن السيادة الفعلية على الأرض ،أي أنها تسعى للتخلص من العبء القانوني و الأخلاقي لاحتلال الأراضي الفلسطينية ،لكن دون أن تتنازل فعليا عن سيطرتها السياسية و الأمنية و الإقتصادية ،في حين أن جوهر المقاربة الفلسطينية لتلك العملية السلمية تقوم على أساس تحقيق الإستقلال التام و السيادة الكاملة على كل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 و على الرغم من أن المقاربة الفلسطينية تقوم على أساس شرعي إلا أن ما وصلت إليه نتائج المفاوضات حتى الآن تعكس التطور في تحقيق مقاربة الجانب الإسرائيلي على حساب المقاربة الفلسطينية.

الكلمات المفتاحية: التفاوض ، فلسطين ،الاحتلال الإسرائيلي،المقاربة التفاوضية.

Summary:

The Palestinian peace process is based on two contradictory approaches to its two sides, and it also comes in a context of imbalance between the two forces of these two parties. Autonomy for the Palestinians, but without giving up the actual sovereignty over the land, that is, it seeks to get rid of the legal and moral burden of occupying the Palestinian lands, but without actually giving up its political, security and economic control, while the core of the Palestinian approach to that peaceful process is based on Achieving complete independence and full sovereignty over all the Palestinian territories occupied in 1967. Although the Palestinian approach is based on a legitimate basis, the results of the negotiations so far reflect the development in achieving the Israeli approach at the expense of the Palestinian approach.

Keywords: negotiation, Palestine, the Israeli occupation, the negotiating approach

*المؤلف المرسل

1- مقدمة

تعتبر المفاوضات من الطرق السلمية لحل النزاعات الدولية التي أدركها الأولون ،وفي الأزمنة الحديثة ذهب الفقه القانوني الدولي إلى وضع قيود على الحرب فقد جاءت الإشارات في اتفاقيات لتؤكد على أهمية اعتماد الطرق السلمية لحل الخلافات الدولية ،لذا جاء التأكيد على أن كل المشاكل الدولية تعد محلا للمفاوضات كإنهاء بعض المنازعات وتخفيض او الحد من الأسلحة وإنهاء الاستعمار والوصول إلى توفيق للمصالح المتفاوضة. على هذا الأساس فإن قراءة واقع المجتمع الدولي يؤكد أن دور المفاوضات الدولية في تأمين السلم والأمن الدوليين والمحافظة عليهما يستلزم أساسا حل المشكلات التي تحدث ما بين الدول.

ويخوض الفلسطينيون منذ أكثر من أربعة عقود غمار عملية سلمية وجولات تفاوضية لامتناهية ،بعد أن قررت قيادة منظمة التحرير الممثلة عن الشعب الفلسطيني أن تستبدل طريق الكفاح المسلح والمقاومة بمسار سلمي تفاوضي في سبيل تحقيق الاستقلال. ولا تشير المعطيات العامة لهذه المفاوضات ونتائجها حتى اليوم ،وابتداءً من السياق الزمني الذي قامت في إطاره جولات التفاوض ،وانتهاء بما وصلت إليه المواقف التفاوضية تجاه قضايا الحل النهائي ،والتي تعكسها تصريحات قيادتي الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني ،إلى إمكان تحقيق استقلال حقيقي للفلسطينيين.

و بناءا على ما تقدم نطرح الإشكالية التالية:

أين تكمن أهمية المقاربات التفاوضية بين الفلسطينين و الإسرائيلين في حل النزاع القائم بينهم وتعزيز مبدأ الأمن و السلم الدوليين؟

و تعتمد هذه الدراسة البحثية على الفرضيتين الآتيتين:

الفرضية الأولى:

كلما توافرت البيئة الملائمة للتفاوض كلما أدى ذلك إلى تحقيق مستويات عالية في تعزيز حل النزاع القائم.

الفرضية الثانية:

تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دورا سلبيا في عملية التفاوض من خلال الدعم المطلق للجانب الإسرائيلي على حساب الجانب الفلسطيني.

وتعتمد هذه الدراسة على "**المنهج التفكيكي- التركيبي**" كمنهج مركزي ،و هو المنهج المتسق مع النظرية البنيوية ،ويقوم على أساس دراسة مكونات الأنظمة عن طريق تفكيك و تشريح بنيتها الداخلية ومن ثم تحليل مكوناتها البسيطة ،ثم إعادة تركيبها ،و تحليلها من الخارج ،عن طريق تركيب الرؤية الداخلية و الخارجية "الظاهراتانية " للظاهرة المدروسة ،و محاولة تفسيرها عن طريق التوفيق بين كافة التحليلات المستنبطة منها.

و قد تم تقسيم هاته الدراسة إلى محورين تضمن المحور الأول إطار مفاهيمي لعملية المفاوضات و تضمن هذا المحور ثلاث عناصر تطرقنا في العنصر الأول إلى تعريف التفاوض أما العنصر الثاني أخذنا فيه عناصر و شروط التفاوض أما

العنصر الثالث تناولنا فيه خصائص العملية التفاوضية،أما المحور الثاني تطرقنا في إلى المقاربتين المتناقضتين للتفاوض الفلسطيني الإسرائيلي من خلال عنصرين الأول السياق الزمني للجولات التفاوضية في غير مصلحة تحقيق المقاربة الفلسطينية ،أما العنصر الثاني تحقيق المقاربة الإسرائيلية للعملية السلمية على حساب المقاربة الفلسطينية.

2. الإطار المفاهيمي للتفاوض

إن مفهوم التفاوض يضيق و يتسع حسب الزاوية التي ينظر إليه من خلالها فقد يحصره بعضهم في الجهد الدبلوماسي ،و قد يراها بعضهم وظيفة يضطلع بها القائمون على أمور التسويق ،و قد يمتد مفهوم التفاوض ليكون متصلا بعملية النقاش و الحوار التي تتم بين طرفين أو أكثر ،و سنحاول من خلال هذا المحور تشريح مفهوم التفاوض تشريحا علميا منطقيا شاملا من خلال ثلاث عناصر أردنا من خلال العنصر الأول إعطاء تعريفات متعددة للعملية التفاوضية سواءا من الناحية اللغوية او الإصطلاحية ،و تعرضنا في العنصر الثاني عناصر و شروط التفاوض ،أما في العنصر الثالث أخذنا فيه خصائص العملية التفاوضية.

1.2 تعريفات التفاوض:

ليس هناك تعريف محدد للتفاوض، وليس من السهل وضع تعريف معياري يمكن الإجماع عليه من قبل ذوي الشأن والمتخصصين، لذا تعددت التعريفات حوله وتنوعت وفقا لتعدد زوايا النظر تجاهه، كما هو شأن العلوم الإنسانية عادة لذا سنقوم باستعراض جملة من التعريفات المتنوعة للتفاوض، وذلك من أجل الوصول إلى أقرب معنى ممكن.

يتصل التفاوض إتصالا وثيقا بالحياة التي نعيشها بكل تفاصيلها ،و لكي يتعايش الناس عليهم أن يتفقوا على مبادئ و قواعد تحقق لهم الأمن و الطمأنينة. و بتعدد البشر تتعدد العلاقات بينهم و بتعدد هذه الأخيرة تتعدد الصراعات سواءا كان على المستوى الواسع أي بين الدول ،أو المستوى الضيق بين الأفراد.

التفاوض لغة :من الفعل فاوض والتي تعني المساواة والمشاركة والأخذ والعطاء،كأن كل واحد منها رد ما عنده إلى صاحبه[1] ، والفعل يفاوض يعني عقد المحادثات المؤدية إلى التفاعل والتي تتعلق بالتوصل إلى أساس للاتفاق نحو مشكلة قائمة او هدف محدد.[2] أما المعنى الاصطلاحي للمفاوضات، فقد تعددت التعريفات الخاصة بالباحثين والعلماء حول المفهوم، لكنها في النهاية تكاد تكون متفقة على معنى واحد، فقد عرفه الدكتور عبد الأمير الأنباري بأنها(الوسيلة الرئيسية لتنظيم العلاقات الدولية الثنائية والجماعية وتحقيق الأهداف الوطنية ومنطلقاتها في جميع المجالات.[3] أما الدكتور محمد عليوة فقد عرفه:(اتصال شفوي بين طرفين او أكثر يهدف على الأقل إلى الوصول إلى اتفا مشترك على طريقة

1 ابن منظور، **لسان العرب**. ط 4، دار صادر، بيروت، 2004 ،ص 415.

2 ثامر كامل الخزرلى، **التفاوض:إدارة وسياسة**. المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 2 ، 2006 ، ص 68.

3 د.عبد الأمير الأنباري، **حول المفاوضات الدولية :متطلباتها وأساليبها**. المركز القومي للإرشاد والتطوير الإداري، بغداد ، 1987 ،ص 60.

العمل او صيغة شفوية.[1] ويرى الدكتور صالح الشاعري:(هي مناقشات ومحادثات يقدم خلالها كل طرف مقترحاته وتصوراته للمسألة، ويتلقى المقترحات والتصورات المضادة من الطرف الآخر والتعديلات التي يريد هذا الطرف إدخالها على تلك المقترحات)[2] وقد عرفها الدكتور فاروق السيد عثمان: (بأنها محادثات بين طرفين او أكثر حول موضوع معين او مشكلة قائمة بقصد الوصول إلى اتفاق)[3] ، وبالتالي يمثل التفاوض على وفق ما مر أعلاه بأنه حوارات ونقاشات تجري بين أطراف فاعلة بقصد الوصول إلى اتفاق مشترك حول مسألة او مسائل هامة تمثل لكل منها مصلحة عامة ترتبط بإنجاز أهداف محددة ذات أهمية كبيره لهذه الأطراف.

إن التفاوض كفكرة لها امتدادات في عمق التاريخ فهي تعود إلى العصور القديمة وما يعزز ذلك قصة(آدم وحواء عليهما السلام)إذ أنها تقدم لنا وصفا لأول عملية تفاوضية يمكن أن نتعلم الكثير من نتائجه[4]،هذا الأمر توضح أكثر مع تطور الإنسانية، وفي الحضارات القديمة كان لهذا المفهوم حضور كبير ولاسيما في حضارة وادي الرافدين في بابل وسومر إذ نشأت علاقات جديدة بين هذه الحضارات وازدادت الحاجة إلى الاتصال وحل المشكلات الناجمة عن نشاط التبادل التجاري والمعاملات الاجتماعية التي تتطلب توافر وسيلة من شأنها أن تساعد على ترتيب هذه النشاطات والاتفاق على وضع قواعد صحيحة لذلك الهدف وهنا برز التفاوض كوسيلة ملبية لهذه الحاجة المتزايدة واختص بها رجال ذو صفات شخصية قوية وخبرة ودراية مميزة[5] ،واستمر الحال حتى العصر الحديث، والذي اخذ فيه التفاوض صورته المكتملة مع ظهور الدولة القومية بعد معاهدة وستفاليا عام 1648 وما عرف بعد ذلك بدبلوماسية المؤتمرات وبقي الالتزام بهذا المفهوم واضحا خلال حقبة توازن القوى والحربين العالميتين الأولى والثانية ونزاعات الحرب الباردة والتي كانت تفضي في كثير من الأحيان اللجوء إلى التفاوض على هذا الأساس أيقنت الدول قديما وحديثا أن التفاوض هو اسلم الطرق للوصول إلى أهدافها وغاياتها، ذلك أن لغة الصراعات والنزاعات والحروب سيؤدي بها إلى دفع الكثير من الأضرار مع عدم ضمان تحقق تلك الأهداف والتي ترتبط أساسا بمصالحها الآنية والمستقبلية.

وعليه فإن التعامل الدولي يحث على شيوع المفاوضات لتسوية الخلافات، فمن ناحية أن الدول تتمتع بحرية اللجوء إلى هذا الأسلوب، والأكثر من هذا انه يمثل وجود حسن النية، إذ أن لديها حرية حركة مواصلة المفاوضات او تأجيلها او قطعها، وقد نصت المعاهدات والمواثيق على جدوى هذا الطريق في حل المنازعات بالطرق السلمية، بل أن هناك رأي يذهب إلى ضرورة أن تستنفذ الدول بادئ الأمر الطرق الدبلوماسية قبل عرض الخلافات إلى التحكيم او

4 د .سيد عليوة، **مهارات التفاوض:سلوكيات الاتصال والمساومة والدبلوماسية.** ط 1،المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان،1978 ،ص 78.

5 د .صالح يحيى الشاعري، **تسوية النزاعات الدولية سلميا.** مكتبة مدبولي، القاهرة ، 2006 ،ص 29.

1 د .فاروق السيد عثمان، **التفاوض وإدارة الأزمات**.ط1 ، دار الأمين للطباعة، القاهرة ، 2004،ص 60.

karras chester; The Therogotalion game. N,Y,Tnomasy, crowe publishes, 1970, p, 122

3 د .شوقي نالي لواد، عباس غالي أبو التمن، **التفاوض مهارة وإستراتيجية.** ،ط 1، مطبعة الفنون، بغداد ، 1991، ص ص 31-32.

القضاء[1]،وبالتالي تعد المفاوضات افضل الطرق لتسوية المنازعات الدولية وأكثرها شيوعا، وهي الطريقة المألوفة لعقد مختلف المعاهدات والاتفاقات الدولية.[2]

وتقوم المفاوضات على الاتصالات المباشرة بين الدولتين المتنازعتين بغية تسوية النزاع القائم بينهما عن طريق اتفاق مباشر، المفاوضات عادة بين وزراء خارجية الدول المتنازعة وممثليها الدبلوماسيين ممن يوكلون إليهم مهمة القيام بتلك المهمة، كما وقد تجري في مؤتمر دولي[3] ،و هذا المؤتمر يجمع الدول المتنازعة ودولا أخرى غيرها وذلك إذا كان الفصل في النزاع يمس مصالح دول أخرى ليست أطرافا في النزاع بل وأحيانا ما يكون اللجوء لتلك المفاوضات أمرا مفروضا في بعض المعاهدات كشرط سابق على اللجوء للتحكيم او القضاء.[4]

ولعل أن الأهم في موضوع المفاوضات هو لابد من أن يكون لأطراف التفاوض وجود بعض المصالح والاحتياجات المشتركة التي تدفع كل منهم لإجراء التفاوض، رغم وجود مصالح وأهداف متعارضة والا لما طلب كل منهم الاجتماع وبالتالي التفاوض، وتدور المفاوضات حول حالة او اثنتين أساسيتين، أما أولهما فهي أن للطرفين مصلحة متبادلة محتملة في جهد مشترك، او أن يتفق الطرفان أن يتنازلا عن شيء ما مقابل هدف أكثر أهمية ،لذا فحقيقة المفاوضات تتحقق من حيث الجوهر من غير وجود مصلحة مشتركة ليس ثمة ما يتفاوض من أجله، ومن غير وجود نزاع ليس ثمة ما يتفاوض حوله.[5]

2.2 عناصر و شروط التفاوض

تعدد العناصر و الشروط التي لبدا مت توفرها لنجاح المفاوضات و من خلال هذا العنصر سنتناول أهم العناصر و الشروط الواجب توفرهم في العملية التفاوضية.

1 ـــــ عناصر التفاوض

أ: الموقف التفاوضي: يعد التفاوض موقف ديناميكي أي حركي يقوم على الحركة والفعل ورد الفعل إيجابا وسلبا وتأثير أو تأثرا. والتفاوض موقف مرن يتطلب قدرات هائلة للتكيف السريع والمستمر وللمواءمة الكاملة مع المتغيرات المحيطة بالعملية التفاوضية. وبصفة عامة فان الموقف التفاوضي يتضمن مجموعة عناصر يجب الإلتزام بها:

4 د .كاظم هاشم نعمة، **العلاقات الدولية.** ، ط 1 ، شركة أياد للطباعة الفنية، بغداد ، 1988، ص 415.

5 د .سعد حقي توفيق، **مبادئ لعلاقات الدولية.** ط 1 ، دار وائل للنشر، عمان ، 2000 ،ص 529.

1 د .عصام العطية، **القانون الدولي العام.** ط5 ، مطبعة المكتبة القانونية،بغداد،2012 ،ص 303.

2 د .الشافعي محمد بشير، **القانون الدولي العام في السلم والحرب.** ط 1 ، دار بور سعيد للطباعة ، الإسكندرية ، 1971 ،ص 289.

3 روبرت د.كانتور ،**السياسة الدولية المعاصرة.** تر: احمد ظاهر، ط 1 ، مكتب الكتب الأردني للطباعة، عمان، 1989 ،ص 459.

* **الترابط**: وهذا يستدعي أن يكون هناك ترابط على المستوى الكلي لعناصر القضية التي يتم التفاوض بشـــأنها أي أن يصبح للموقف التفاوضي كل مترابط وإن كان يسهل الوصول إلى عناصره وجزئياته.

* **التركيب**: حيث يجب أن يتركب الموقف التفاوضي من جزيئات وعناصر ينقسم إليها ويسهل تناولهـــا في إطارهـــا الجزئي وكما يسهل تناولها في إطارها الكلي.

* **إمكانية التعرف والتمييز**: يجب أن يتصف الموقف التفاوضي بصفة إمكانية التعرف عليه وتمييزه دون أي غموض أو لبس أو دون فقد لأي من أجزائه أو بعد من أبعاده أو معالمه.

* **الاتساع المكاني والزماني**: ويقصد به المرحلة التاريخية التي يتم التفاوض فيها والمكان الجغرافي الذي تشمله القضية عند التفاوض عليها.

* **التعقيد**: الموقف التفاوضي هو موقف معقد حيث تتفاعل داخله مجموعة من العوامل وله العديد من الأبعاد والجوانب التي يتشكل منها هذا الموقف ومن ثم يجب الإلمام بهذا كله حتى يتسنى التعامل مع هذا الموقف ببراعة ونجاح.

* **الغموض**: ويطلق البعض على هذا الموقف (الشك) حيث يجب أن يحيط بالموقف التفاوضي ظـــلال مـــن الشـــك والغموض النسبي الذي يدفع المفاوض إلى تقليل دائرة عدم التأكد عن طريق جمع كافة المعلومات والبيانات التي تكفل توضيح التفاوضي خاصة وإن الشك دائما يرتبط بنوايا ودوافع واتجاهات ومعتقدات وراء الطرف المفاوض الآخر.

ب: أطراف التفاوض: يتم التفاوض في العادة بين طرفين، وقد يتسع نطاقه ليشمل أكثر من طرفين نظـــرا لتشـــابك المصالح وتعارضها بين الأطراف المتفاوضة. ومن هنا فان أطراف التفاوض يمكن تقسيمها أيضا إلى أطراف مباشرة، وهي الأطراف التي تجلس فعلا إلى مائدة المفاوضات وتباشر عملية التفاوض. وإلى أطراف غير مباشرة وهي الأطراف الـــتي تشكل قوى ضاغطة لاعتبارات المصلحة أو التي لها علاقة قريبة أو بعيدة بعملية التفاوض.

ج: القضية التفاوضية: لابد أن يدور حول (قضية معينة) أو (موضوع معين) يمثل محور العملية التفاوضية وميدانها الذي يتبارز فيه المتفاوضون، وقد تكون القضية، قضية إنسانية عامة، أو قضية شخصية خاصة وتكون قضية اجتماعيـــة، أو اقتصادية أو سياسية، أو أخلاقية... الخ. ومن خلال القضية المتفاوض بشأنها يتحدد الهدف التفاوضي، وكذا غرض كل مرحلة من مراحل التفاوض، بل والنقاط والأجزاء والعناصر التي يتعين تناولها في كل مرحلة من المراحل والتكتيكـــات والأدوات والاستراتيجيات المتعين استخدامها في كل مرحلة من المراحل[1].

1 روجر دوسون،**أسرار التفاوض الفعال**. الشركة العربية للإعلام العلمي (شعاع)، القاهرة،ع 24،ديسمبر 1995، www.edara.com pdf

د: الهدف التفاوضي: لا تتم أي عملية تفاوض بدون هدف أساسي تسعى إلى تحقيقه أو الوصول إليه وتوضع من أجله الخطط والسياسات. فبناءا على الهدف التفاوضي يتم قياس مدى تقدم الجهود التفاوضية في جلسات التفاوض وتعمل الحسابات الدقيقة، وتجري التحليلات العميقة لكل خطوة.

ويتم تقسيم الهدف التفاوضي العام أو النهائي إلى الهداف مرحلية وجزئية وفقا لمدى أهمية كل منها ومدى اتصالها بتحقيق الهدف الإجمالي أو العام أو النهائي.

ومن ناحية أخرى فان الهدف التفاوضي ، يدور في الغالب حول تحقيق أي من الآتي[1]

- القيام بعمل محدد يتفق عليه الأطراف.
- الامتناع عن القيام بعمل معين يتفق على عدم القيام به بين أطراف التفاوض.
- تحقيق مزيجا من الهدفين السابقين معا.

2 ـــــ شروط التفاوض

أ: القوة التفاوضية: ترتبط القوة التفاوضية بحدود أو مدى السلطة والتفويض الذي تم منحه للفرد التفاوض وإطار الحركة المسموح له بالسير فيه وعدم تعديه أو اختراقه فيما يتصل بالموضوع أو القضية المتفاوض بشأنها.

ب: المعلومات التفاوضية: هي أن يملك فريق التفاوض المعلومات التي تتيح له الإجابة على الأسئلة الآتية:

- من نحن؟
- من خصمنا؟
- ماذا نريد؟
- كيف نستطيع تحقيق ما نريد؟
- هل يمكن تحقيق ما نريده دفعة واحدة ؟
- أم يتعين أن نحققه على دفعات وتجزئته للوصول إليه على مراحل؟
- وإذا كان ذلك يسير ،فما هي تلك الأهداف المرحلية ،وكيفية تحقيقها ؟
- ما الذي نحتاجه من دعم وأدوات ووسائل وأفراد للوصول إلى تلك الأهداف؟

وبناء على هذه المعلومات يتم وضع برنامج التفاوض محدد المهام ومحدد الأهداف وتتاح له الإمكانيات وتوفر له الموارد.

ج: القدرة التفاوضية: يتصل هذا الشرط أساسا بأعضاء الفريق. ومدى البراعة والمهارة والكفاءة التي يتمتع بها أو يحوزها أفراد هذا الفريق ومن ثم من الضروري الاهتمام بالقدرة التفاوضية لهذا الفريق وهذا يتأتى عن طريق الآتي:

1 نفس المرجع.

- الاختيار الجيد لأعضاء هذا الفريق من الأفراد الذين يتوفر فيهم القدرة والمهارة والرغبة والخصائص والمواصفات التي يجب أن يتحلى بها أعضاء هذا الفريق.
- تحقيق الانسجام والتوافق والتلاؤم والتكييف المستمر بين أعضاء الفريق ليصبح وحدة متجانسة،محددة المهـــام ،ليس بينها أي تعارض أو انقسام في الرأي أو الميول أو الرغبات.
- تدريب وتثقيف وحشذ وتحفيز وإعداد أعضاء الفريق المفاوض إعدادا عاليا يتم خلاله تزويدهم بكافة البيانات والمعلومات التفصيلة الخاصة بالقضية التفاوضية.
- المتابعة الدقيقة والحثيثة لأداء الفريق المفاوض ولأي تطورات تحدث لأعضائه.
- توفير كافة التسهيلات المادية وغير المادية التي من شانها تيسير العملية التفاوضية.

د: الرغبة المشتركة: ويتصل هذا الشرط أساسا بتوافر رغبة حقيقية مشتركة لدى الأطراف المتفاوضة لحل مشاكلها أو منازعاتها بالتفاوض واقتناع كل منهم بان التفاوض الوسيلة الحيدة أو الأفضل لحل هذا النزاع أو وضع حدا له.

ه: المناخ المحيط: ويتصل المناخ التفاوضي بجانبين أساسيين هما:

* **القضية التفاوضية ذاتها:** وفي هذا الجانب يتعين أن تكون القضية التفاوضية ساخنة وبالتالي فان القضية كلما كانت ساخنة كلما أمكن أن يحظى التفاوض باهتمام ومشاركة الأطراف المختلفة وبفعالية.

* **أن تكون المصالح متوازنة بين أطراف التفاوض** : يجب لتهيئة المناخ الفعال أن يتم التفاوض في إطار مـــن تـــوازن المصالح والقوى بين الأطراف المتفاوضة حتى يأخذ التفاوض دوره وتكون نتائجه أكثر استقرارا وتقبلا وعدالة واحتراما بين هؤلاء الأطراف فإذا لم يكن هناك هذا التوازن فانه لن يكون هناك تفاوضا بالمعنى السليم بل سيكون هناك استسلاما وتسليما وإجحافا بأحد الأطراف الذي لا يملك القوة اللازمة لتأييد حقه أو للتدليل عليه أو لفرض رأيه وإجبار الخصم الآخر على تقبله واحترامه والعمل به أو بما سيتم التوصل بالتفاوض إليه.

3.2 خصائص العملية التفاوضية

تتصف العملية التفاوضية بعدة خصائص تكاد تكون واحدة في كل مواقف التفاوض وهي: [1]

1- اشتراك طرفان أو أكثر.

2 - وجود خلاف وتضارب في المصالح بين الطرفين المتنازعين.

3 - هناك قدر من المصلحة المشتركة وهو ما يدفع الأطراف المتنازعة إلى اللجوء إلى عملية التفاوض.

4 - دخول الأطراف المتنازعة في العلاقة التفاوضية بإرادتهم لما ستحققه من مصلحة ومكسب يهدف كل منهما إليه.

1 د.عمروخيري عبد الله،باسم ماهر سدرة،فدوى عامر،**الحوار و التفاوض و الوساطة**.د م،د ت،ص 74، https://iraqi-alamal.org/wp-content/uploads/2019/10/01.pdf

5 - العلاقة التفاوضية دائما تأخذ شكل علاقة اعتماد متبادل من حيث إن كل طرف يعتمد على الآخر بالنسبة لنوعية النتائج التي سيخرج بها من العملية التفاوضية.

6 - العملية التفاوضية تتسم بأنها عملية متتابعة وديناميكية، فهي تسير في خطوات متتالية تبدأ بتقديم المطالب، ثم المناقشة، ثم تقديم المقترحات والتنازلات، وتنتهي بالتوصل إلى الحلول.

3. المقاربتين المتناقضتين للتفاوض الفلسطيني الإسرائيلي

منذ انطلاق العملية السلمية الفلسطينية الإسرائيلية وجولاتها التفاوضية كان السياق الزمني يعمل في غير مصلحة الفلسطينيين وتحقيق مقاربتهم من العملية السلمية، بل على العكس، فقد استخدم ذلك السياق من قبل إسرائيل وحليفتها الولايات المتحدة للضغط عليهم لتقديم تنازلات تخدم المقاربة الإسرائيلية لهذه العملية.

1.3 السياق الزمني للجولات التفاوضية في غير مصلحة تحقيق المقاربة الفلسطينية:

افتتحت عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية برمَّتها مع بداية العقد العاشر من القرن العشرين عندما تبنّت الولايات المتحدة استراتيجية جديدة لسياستها الخارجية تتناسب مع الواقع الدولي الجديد الذي نتج من انهيار الاتحاد السوفياتي، القطب المنافس لها في معادلة القوة العالمية .وبعد أن باتت الولايات المتحدة القطب الأوحد في عالم أحُادي القطبية، توجهت إلى منطقة الشرق الأوسط باستراتيجية تقوم علي أساس ترتيب أوضاعها، بما يتناسب مع التغير العام في بيئة النظام الدولي، وبما يحقق أقصى درجة ممكنه من مصالحها. فشنت حربها على العراق، للقضاء على آخر الأقطاب السلبية تجاه مصالحها في منطقة الخليج العربي، ورتبت لعقد مؤتمر للسلام، لإعادة صوغ المعادلة السياسية في المنطقة، بين إسرائيل، الحليف الاستراتيجي الأول للولايات المتحدة، وباقي البلدان العربية، للحد من حالة الصراع القائم، وتوفير حالة من الاستقرار فيها.

وبمبادرة من الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب، عُقد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 ، في سياق زمني حُكم بعدد من العوامل المحددة لمسار هذه العملية ومفاوضاتها.

*** تغير معادلة التوازن في الشرق الأوسط بعد انهيار الاتحاد السوفياتي:**

- رجحت كفة إسرائيل العسكرية في ميزان قوى منطقة الشرق الأوسط بشكل واضح في تلك الفترة في إطار هزيمة العراق، ومبادرة بوش المعلنة في حزيران/يونيو عام 1991 بفرض الرقابة على المنافذ المتاحة للبلدان العربية لسوق السلاح المتطور[1].

[1] سليم، محمد، **العرب في ما بعد العصر السوفيتي**، ورقة قدمت إلى :**ندوة انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيراته على الوطن العربي**،تحرير طه عبدالعليم، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1993 ، ص215 .

- تراجعت مكانة البلدان العربية التي كانت تمتلك الرغبة والقدرة على مواصلة الصراع مع إسرائيل، والتي كانت تعتمد على مظلة الحماية والدعم والالتزام السوفياتي تجاهها، في حين تعززت مكانة البلدان العربية المؤيدة للتسوية السلمية مع إسرائيل، حلفاء الولايات المتحدة[1].

الانقسام العربي:

- انقسم النظام العربي بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 للمرة الأولى بين معسكرين شبه متوازيين، فرفضت اثنتا عشرة دولة عربية الغزو العراقي للكويت، بينما رفضت تسع دول عربية التدخل العسكري للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في العراق[2] .ويُعَدّ هذا الانقسام الأخطر في التاريخ العربي الحديث.

- فشلت آليات العمل العربي المشترك، حتى بين البلدان العربية التي شاركت في الحرب ضد العراق إلى جانب الولايات المتحدة، فاختلفت تلك البلدان في ما بينها حتى حول صيغ الأمن وهياكله على سبيل المثال، أعلنت السعودية والكويت عدم ترحيبها بوجود قوات كل من مصر وسورية في أراضيها، مفضلة ترتيبات ثنائية مع الولايات المتحدة.

- أصبحت إسرائيل ضمنيا حليفة لبعض البلدان العربية وجزءا من الشرق الأوسط خلال الحرب على العراق وبعدها، كما لم يجعلها حدث آخر خلال أربعين عاما من تاريخها.

ضعف الوضع الفلسطيني:

- عانت منظمة التحرير الفلسطينية قبيل انطلاق مؤتمر مدريد عام 1991 من أزمة خانقة كادت تعصف بمصيرها . فبعد الانتكاسة التي واجهتها بخروجها من لبنان عام 1982 ، واجهت القيادة الفلسطينية ضغوطا سياسية وتكبيلا لنشاطها وانحصاره في تونس.

- وخلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1988 تصاعدت مكانة الحركة الإسلامية داخل الأ راضي المحتلة، كما برزت قيادات محلية فلسطينية حصدت تأييدا جماهيريا وعربيا ودوليا ،على حساب مكانة المنظمة.

- وازداد وضع منظمة التحرير تعقيدا بعد وقف الدعم السياسي والمالي العربي، نتيجة لموقفها من حرب الخليج المؤيد لصدام حسين.

- تفاقمت الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، على مدار سنوات الانتفاضة الفلسطينية الأولى التي انطلقت عام1987.

مالت معادلة التوازن في المنطقة بشكل صارخ إلى مصلحة إسرائيل، وخصوصا بعد هزيمة العراق ،وباتت مقاربة تحقيق السلام أقرب، وبالأخص بعدما تصاعدت مكانة الدول المؤيدة للسلام مع إسرائيل، وأصبحت جدلية فرض الحلول ممكنة في ظل ضعف عربي عكسه الانقسام بعد أزمة الخليج، وتفاقم أزمة منظمة التحرير. فشاركت البلدان

[1] السعودي، هالة، **الوطن العربي والولايات المتحدة**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1996 ، ص21.

3 قنديل، أمل، **حرب الخليج وأثرها على الاقتصاد العراقي**، بحث منشور كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة، 1993 ، ص29 -31.

العربية والفلسطينيون في عملية مدريد للسلام تحت وطأة الضغوط الأمريكية وقبلت بالشروط الأمريكية، بما فيها دول الخليج، التي لا تمتلك حدودا مع إسرائيل، والمعسكر العربي الذي عارض الحرب ضد العراق.

قام مؤتمر السلام في مدريد ومفاوضاته بوساطة أمريكية بدل أن يكون برعاية الأمم المتحدة، وجاء على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام و قراري مجلس الأمن (242 و338) بدل أن تقوم على أساس القرارات (181،194،242،338 و225) التي دعا إليها قرار الجمعية(68/45) عام 1990.

وحُرمت منظمة التحرير الفلسطينية المشاركة في المؤتمر وتمثيل الفلسطينيين، رغم أن قرار الجمعية العامة الذي سبقت الإشارة إليه، أوصى بضرورة تمثيل منظمة التحرير للفريق الفلسطيني في مؤتمر للسلام يعقد برعاية الأمم المتحدة وبمشاركة جميع الفرقاء، والأعضاء الخمس الدائمين في مجلس الأمن.

وقامت المفاوضات على مسارين، الأول متعدد يهدف في الأساس إلي تطبيع العلاقات العربية مع إسرائيل، والمسار الآخر ثنائي جمع بين إسرائيل من جهة مع كل من لبنان وسوريا والأردن، وضم الوفد الأردني وفدا فلسطينيا في إطاره، في رفض حاسم لاستقلالية الوفد الفلسطينيي.

وفي سياق زمني لا ينفصل عن سياق مؤتمر مدريد، خرجت مفاوضات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام 1993 باتفاق مؤقت، أجَّل البحث في جميع المسائل الأساسية، من دون حصول الفلسطينيين على حق السيادة على الأرض، ولا على ضمانات بشأن إقامة الدولة الفلسطينية، ومن دون أن تكون القدس الشرقية جزءا من مناطق الحكم الذاتي .ووافقت المنظمة على وقف الانتفاضة ونبذ العنف والإرهاب، وأعلنت أن الفقرات ذات العلاقة في الميثاق لم تعد سارية المفعول[1].

وفي نص بيان الاعتراف المتبادل اعترفت منظمة التحرير بإسرائيل وبحقها في الوجود في سلام وأمن، في المقابل اعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير ممثلة عن الشعب الفلسطيني فقط[2] بدل الاعتراف بالدولة الفلسطينية، في تكريس للمصلحة الذاتية للقيادة الفلسطينية، على حساب المصلحة الوطنية الفلسطينية وقد وصف **دينس روس** مواقف المنظمة تلك بالمرونة غير المعهودة[3].

جاءت الدعوة إلى مفاوضات كامب دايفيد الثانية (2000/1999)،كأول مفاوضات حول قضايا الحل النهائي، من قبل الرئيس الأمريكي السابق بيل كلنتون في مسعى لتحقيق اختراق سياسي في نهاية ولايته الرئاسية الثانية، وتلبية لرغبة أبداها أيهود باراك رئيس وزراء إسرائيل السابق[4] ،وبضغط على ياسر عرفات الرئيس الفلسطيني السابق، الذي

---

[1] يوري، سافير، **المسيرة : حكاية أوسلو من الألف إلى الياء**، ترجمة بدر عقيلي، عمان، دار الجليل، 1998 ، ص92-94.

[2] جين كوربن، **غزة أولاً : لقاءات النرويج السرية بين إسرائيل و م.ت.ف**، ترجمة محمود برهوم، عمان، دار القدس للنشر،1994 ص 179.

[3] دنيس، روس، **السلام المفقود :خفايا الصراع حول سلام الشرق الأوسط**، ترجمة عمر الأيوبي وسامي كعكي (بيروت :دار الكتاب العربي، 2004، ص70.

[4] شير، جلعاد، **قاب قوسين أو أدنى: تفاصيل المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية في كامب ديفيد(2)** ، ص 35.

اعترض على توقيتها، وأبدى عدم يقينه من نتائجها. فلم يكن السياق الزمني لانعقادها مناسبا للفلسطينيين، وخصوصاً في ظل صعوبات سياسية وادارية وأمنية واجهت السلطة الفلسطينية، وسيادة حالة من عدم الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وكانت إسرائيل قد ماطلت في تنفيذ استحقاقات اتفاقيات أوسلو، وتأخرت في تنفيذ المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار، بالانسحاب من (13بالمئة) من أراضي الضفة الغربية المحتلة[1] ،التي أقرت ضمن لقاءات (واي ريفير) عام 1995، في عهد رئيس الوزراء نتنياهو ما أنتج تصعيدا لحدة التوتر بين الطرفين.

اعتقد باراك أنه يستطيع المساومة خلال لقاءات كامب دايفيد الثانية لإخراج اتفاق يضع نهاية لمطالب الفلسطينيين، ويجعل إعادة انتشار المرحلة الثالثة جزءا منه[2] ، بسقف مطالب فلسطينية منخفض، يتناسب مع الموقف الفلسطيني في مفاوضات أوسلو، ومع الواقع الفلسطيني على الأ رض وعلى الرغم من فشل هذه المفاوضات فإنه تم انتزاع موافقة فلسطينية على مبدأ تبادلية الأرض، ودولة فلسطينية منزوعة السلاح[3] ،باتت أساسا لأي مفاوضات تالية.

وفي سياق زمني شبيه بذلك الذي حكم أجواء مؤتمر مدريد، وفي خضم استعدادات الولايات المتحدة لحربها التالية على العراق، دعت واشنطن إلى خطة خارطة الطريق عام 2002 في ظل تبعات أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام 2001 ، والحرب التي شنتها على الإرهاب، والتي بدأت بالحرب على أفغانستان .كما جاءت تلك الدعوة لهذه الخطة أثناء حرب شنتها إسرائيل لقمع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، ومحاولاتها تقويض قدرة السلطة الفلسطينية ومكانتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فأعاد شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق احتلال مناطق عديدة من أراضي الضفة الغربية، عقب فشل مفاوضات كامب دايفيد الثانية.

وعكست دعوة الرئيس بوش الابن إلى المفاوضات حول خطة خارطة الطريق الأهداف الحقيقية التي وقفت وراءها، حيث أكد أنها تقوم على أساس مبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبدالله خلال مؤتمر القمة العربية في بيروت في مارس 2002 [4] انطلاقاً من إقامة سلام عادل وشامل، وانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة عام 1967 ، مقابل تطبيع العلاقات العربية مع إسرائيل بما لا ينفصل عن ترتيباتها للمنطقة قبيل حربها على العراق، وهو ما تم تأكيده أيضا في قمة شرم الشيخ اللاحقة .وأكد بوش استعداد إسرائيل إقامة دولة فلسطينية، لكن بالتشديد على ضرورة التوصل إلى تسوية من خلال المفاوضات .وارتكزت خطة خارطة الطريق عموماً على محاربة الإرهاب سواء على المستوى العربي أو الفلسطيني واشترطت وجود قيادة فلسطينية ديمقراطية قادرة على ذلك.

وعكست مراحل تنفيذ تلك الخطة الهدف منها، حيث اشترطت في مرحلتيها الأولى والثانية قيام السلطة الفلسطينية بإصلاحات أمنية وادارية، واجراء تعديلات دستورية باتجاه تكبيل صلاحيات الرئيس لمصلحة رئيس الوزراء في النظام

---

[1] نفس المرجع ،ص 24.

[2] نفس المرجع ،ص 25.

[2] نفس المرجع ،ص 201.

[4] **تفاصيل خطة خارطة الطريق 2002** في :النص الحرفي للمسودة الجديدة لخطة خارطة الطريق التي تم تقديمها للسلطة الوطنية الفلسطينية http://www.alburayj. com/p%20road%20map.htm 2002/12/22

السياسي الفلسطيني، في جانبها الإداري .وحسب الخطة، يمكن للفلسطينيين الانتقال إلى المرحلة الثالثة، الخاصة بمفاوضات الحل النهائي، بعد أن يتم الحكم على أدائهم من قبل الطرف الأمريكي[1] وبينما طرحت الخطة قضايا الحل النهائي بشكل شديد العمومية ،بما لا يدع مجالا للشك في أنها لم تكن الهدف الرئيس من وراء هاته الخطة.

ووافقت السلطة الفلسطينية على خطة خارطة الطريق بلا تحفظات، ونفذت البند الخاص بالأمن وأجرت التعديلات الدستورية المطلوبة، بينما رفضت إسرائيل مسودتَي الخطة الأولى والثانية وسجلت أربعة عشر تحفظا عن المسودة الثالثة.

أهم التحفظات التي وضعتها إسرائيل على الخطة:[2]

*اشترطت إسرائيل أن تبادر السلطة الفلسطينية بتفكيك المقاومة قبل أن تبدأ إسرائيل بتجميد الاستيطان وتفكيك ما أقيم منه منذ عام2001 .

*واشترطت أن تكون الولايات المتحدة وحدها الحَكم على أداء الطرفين في تطبيق إلتزامات خطة خارطة الطريق، وذلك بدل اللجنة الرباعية كما أشارت الخطة.

*كما اشترطت تحرير الخطة من الإطار الزمني الذي فرضته لتطبيق كل مرحلة من مراحلها الثلاث وجاء ذلك مضافا إلى رفض إسرائيل الإقرار بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين، أو الإقرار بالسيادة الفلسطينية على الأراضي وعادت الولايات المتحدة وأكدت ما جاء في خطة خارطة الطريق فلسطينيا في قمة العقبة التالية.

في سياق زمني مثير للجدل، وعلى مشارف نهاية الولاية الرئاسية الثانية للرئيس جورج بوش الابن، عادت السلطة الفلسطينية إلى المفاوضات مع إسرائيل حول قضايا الوضع النهائي، من خلال مفاوضات أنابوليس في نوفمبر 2007 ، عقب أحداث الانقسام الفلسطيني، الذي أضفى مزيدا من الضعف والإحراج لمكانة السلطة الفلسطينية. فدخل الفلسطينيون إلي المفاوضات من دون التمسك بشرطهم الخاص بضرورة تجميد إسرائيل للاستيطان .وفي ظل تصاعد حدة الاضطرابات السياسية والأمنية في المنطقة العربية بأسرها، في إثر انطلاق حالة من الثورة والثورة المضادة فيها وعلى الرغم من أن الانقسام الفلسطيني لم ينته بعد، وافق الفلسطينيون على الانخراط في مفاوضات جديدة حول قضايا الحل النهائي مع إسرائيل، أطلقها جون كيري وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الوقت في أكتوبر2013 لمدة تسعة أشهر. قبلت السلطة الفلسطينية الانخراط في هذه الجولة من المفاوضات دون إقرار إسرائيلي بأنها على أساس الانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967 إضافة إلى تمسكها برفض تجميد الاستيطان خلال فترة المفاوضات .وقدّم كيري خطة إطار، بعد أن شارفت المدة المفترضة للمفاوضات على الإنتهاء أفريل 2014 من غير أن تحرز أي نتائج تذكر.

ومن دون أي تلميحات بتجميد الاستيطان، وبالمواقف الإسرائيلية نفسها التي دخلت المفاوضات على أساسها، وبإصرار إسرائيلي على ضرورة تمديد المفاوضات ، تضمنت خطة كيري،الحدود الموجهة لاستمرار المفاوضات، والمبادئ

[1] نفس المرجع.

[2] تحفظات **إسرائيل على خطة خارطة الطريق**، 2002.

التفصيلية التي سيتم التفاوض على أساسها، وفي إطار تسلسل محدد، بهدف التوصل إلى تسوية دائمة حتى نهاية عام 2014 [1] وهو ما جعلها تختلف عن خطة خارطة الطريق التي طرحها جورج بوش الابن الشديدة العمومية.

ويبدو أن ترتيب كيري للقضايا في إطار الخطة، التزم بما أصرت عليه إسرائيل في بدء جولات التفاوض التي انطلقت في أكتوبر2013 ، حيث التزمت الخطة بحل قضايا الأمن والحدود أولاً، بما فيها قضية الاستيطان وأبدى كيري في خطته تلك اهتماما خاصا للاعتبا رات الأمنية الإسرائيلية ،في حين عرض صيغاً غامضة في قضايا القدس والحدود واللاجئين.

لم يساعد السياق الزمني، الذي انطلقت خلاله الجولات التفاوضية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، الفلسطينيين على تحقيق مقاربتهم حول عملية السلام، لأنها جاءت في إطار تحديات واجهتها القيادة الفلسطينية المفاوضة على الصعيدين الداخلي أو الخارجي أو كليهما معاً، الأمر الذي قوّض قدرة المفاوض الفلسطيني على المناورة السياسية المطلوبة خلال المفاوضات. فجاء مؤتمر مدريد ومفاوضاته وكذلك مفاوضات أوسلو في إطار ضعف مكانة منظمة التحرير الفلسطينية وقدرتها، بينما انعقدت مفاوضات كامب دايفيد الثانية في ظل انتقادات واجهت السلطة الفلسطينية إداريا وماليا وسياسياً، وتأزم علاقاتها مع إسرائيل.

وما بين حرب الولايات المتحدة على الإرهاب وحرب شارون في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي كادت تعصف بالسلطة الفلسطينية، جاءت مفاوضات خطة خارطة الطريق، و لم يختلف السياق الزمني الذي صاحب مفاوضات أنابوليس ومفاوضات كيري عن جولات المفاوضات السابقة، فجاءت مفاوضات أنابوليس عقب الانقسام الفلسطيني، وانطلقت المفاوضات على خلفية أحداث الثورات العربية، ودون إغفالٍ لواقع القوة على الأرض الذي يميل بقوة إلى مصلحة إسرائيل، والدعم المطلق لها من قبل الولايات المتحدة، تصبح عوامل المعادلة السياسية للمفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين محددة لنتائجها التي مالت بإجحاف ضد تحقيق المقاربة الفلسطينية للعملية السلمية.

2.3 تحقيق المقاربة الإسرائيلية للعملية السلمية على حساب المقاربة الفلسطينية

خلال العملية السلمية، وعلى مدار عملية تفاوضية أدارها الطرف الإسرائيلي باقتدار، واستمرت أكثر من عقدين من الزمان، استطاعت إسرائيل أن تقترب كثيرا من تحقيق مقاربتها السياسية مع الفلسطينيين، في حين تراجع الفلسطينيون عن تحقيقها إلى حدٍ كبير.

[1] ستالوف، روبرت، **تقييم الاستراتيجية الأمريكية في المحادثات الإسرائيلية – الفلسطينية** :تقرير رحلة إلى الشرق الأوسط، معهد واشنطن، 2014 http://www.washingtoninstitute.orgar/policy-analysis/view/assessing-u.s.-strategy-in-the-israelipalestinian- talks-a-trip-report

1.2.3 المقاربة الإسرائيلية للعملية التفاوضية الفلسطينية – الإسرائيلية:

بدأت تتبلور المقاربة الإسرائيلية باتجاه الحل مع الفلسطينيين بعد حرب عام 1973 ، حيث توصل اليسار في إسرائيل إلى عدم جدوى استمرار احتلالها للأراضي العربية التي استولت عليها خلال حرب عام 1967 ، وبدأت في عهد حكومة غولدا مائير ترتفع أصوات تدعو إلى التفاوض مع أي جهة فلسطينية تعترف بدولة إسرائيل وبالقرار 242 وتتحفظ عن استخدام القوة ضدها، إلا أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تكن مقبولة كشريك للحوار بعد.

وفي عامي 1978 و 1979 طرحت إسرائيل خلال مفاوضات كامب دايفيد الأولى إمكان منح الفلسطينيين حكما ذاتيا في الضفة الغربية وقطاع غزة لإدارتها، لكن من دون انسحابها من المستوطنات أو تخلّيها عن السيادة عليها .وفي عام 1985سن الكنيست الإسرائيلي قانونا يمنع الاتصال بالمنظمة، في استمرار لاستبعادها من الحوار .

جاءت الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1988 لترسخ لدى إسرائيل مفهوم التخلص من عبء احتلالها للأراضي الفلسطينية، وخصوصا بعد تصاعد حدة الانتقادات ضد ممارساتها الاحتلالية. وصرح شامير، رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، الذي شارك في مفاوضات مدريد على غير إ رادته، أن مشاركته جاءت لجرّ الفلسطينيين في محادثات طويلة والاستمرار في مفاوضات حكم ذاتي لمدة عشر سنوات ،بينما تقوم إسرائيل بإحداث التغيير المطلوب على الأرض[1].

ومن الواضح أن رؤية شامير للمفاوضات مع الفلسطينيين تقوم على أساس ما عرضته إسرائيل في اتفاقية كامب دايفيد الأولى، التي بقيت الأساس الذي قامت عليه اتفاقيات أوسلو ولا تزال تحكم العملية السلمية ومفاوضتها حتى اليوم.

2.2.3 المقاربة الفلسطينية للعملية السلمية الفلسطينية – الإسرائيلية:

تقوم المقاربة السياسية الفلسطينية على أساس تحقيق الاستقلال التام والسيادة الكاملة على كل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وتحصيل الحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني في جميع أمكنة وجوده، عبر تطبيق قرارات الشرعية الدولية وأحكام القانون الدولي في ما يخص القضية الفلسطينية.

وباختيار مسار المفاوضات طريقا لتحقيق المقاربة الفلسطينية للعملية السلمية، يؤكد الفلسطينيون حقهم في تقرير المصير، بإنهاء الاحتلال، واقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة على حدود عام 1967 ، وسيطرة الدولة الفلسطينية بشكل تام على حدودها، وأن تكون مدينة القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية. كما تشترط المقاربة الفلسطينية تواصلا جغرافياً واقتصاديا كاملاً، بما يضمن وجود دولة قابلة للحياة، تسيطر على مواردها الطبيعية بما فيها المصادر المائية، وايجاد حل عادل لقضية اللاجئين[2].

---

[1] أبو عامود،محمد، **الإنتفاضة الفلسطينية 1987-1990 ،و الإنتفاضة الثانية**، السياسة الدولية ، ع 143،2001،ص 13.

[2] **الموقف التفاوضي الفلسطيني**، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات،2001.

3.2.3 التطورات التفاوضية لصالح المقاربة الإسرائيلية:

جاءت تطورات العملية التفاوضية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، طوال سنوات عمرهـــا، لتقـــويض المقاربـــة الفلسطينية لعملية السلام، لمصلحة تحقيق المقاربة الإسرائيلية، مترافقة مع تجسيد المقاربة الإسرائيلية فعليا على الأرض، اعتماد اً على قوة إسرائيل وتباين موازين القوة لمصلحتها بامتياز، وضمان إسرائيل الحماية والدعم الأمريكيين المطلقين لممارساتها.

جاءت اتفاقية أوسلو لتتخطى بعيدا ما رسمته قرارات الشرعية الدولية من حقوق للفلسطينيين على الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتقر قرارات الشرعية الدولية مبدأ عدم جواز حيازة دولة لأرض دولة أخرى بالقوة، كما تجيز مقاومة الاحتلال، إلا أن وثيقة إعلان المبادئ فرضت على الفلسطينيين القبول بالاحتلال إلى أن يتم تسويته عبر المفاوضات وحدها، الأمر الذي سمح لإسرائيل اعتبار الأراضي الفلسطينية المحتلة أراضي متنازعا عليها. كما نفت اتفاقيات أوسلو عن الفلسطينيين الحق القانوني بمقاومة الاحتلال، عبر إقرار منظمة التحرير نبذ العنف الذي عادت وأكدته السلطة الفلسطينية مرة أخرى بالتزامها بمحاربة الإرهاب في خطة خارطة الطريق.

إن من شأن ذلك الإقرار والالتزام الفلسطيني إقصاء أحد الخيارات الفلسطينية المتاحة لتحقيق الاستقلال، التي كفلتها للفلسطينيين أحكام القانون الدولي، بل إن حصر تحقيق المقاربة الفلسطينية عبر المفاوضات وحدها، يخفـــض ســـقف مطالب الفلسطينيين، ويتيح فرص القبول الفلسطيني بحدود ما تريده أو تسمح به إسرائيل، في ظل اختلال موازين القوى لمصلحتها، والدعم الأمريكي المطلق لها.

***السيادة**

حصلت إسرائيل على تنازلات حول الأمن في وثيقة إعلان المبادئ وملاحقها، الأمر الذي أفقد السلطة الفلســـطينية السيادة الفعلية على الأ راضي التي انسحبت منها إسرائيل .فإضافة إلى السيطرة الإسرائيلية المطلقة على المعابر الحدودية البرية والبحرية، وعلى المجال الجوي جاء في نص إعلان المبادئ المتفق عليه:"إن اعادة الانتشار العسكري لن يمنع إسرائيل من ممارسة الصلاحيات والمسؤوليات التي لم تنقل إلى المجلس".

فبينما تمسَّك المفاوض الفلسطيني بصلاحيات السلطة الإدارية (التعليم والثقافة والصـــحة والرعايـــة الاجتماعيـــة والضرائب المباشرة والسياحة) في وثيقة إعلان المبادئ في ظل عدم سيطرة السلطة الفلسطينية الفعلية على الموارد الطبيعة بما فيها مصادر المياه، تمسّك المفاوض الإسرائيلي بالسيطرة الأمنية على المناطق التي ستنسحب منها إسرائيل، وهو مـــا جسَّد السيادة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية.

واستُخدم الهاجس الأمني الإسرائيلي بعد ذلك في المفاوضات حول قضايا الحل النهائي، لتقويض مبدأ السيادة عـــن الدولة الفلسطينية المفترضة ،فبعد فشل مفاوضات كامب دايفيد الثانية، التي افتتحت المفاوضات حول قضايا الحـــل

النهائي، سعى الإسرائيليون لفرض مقاربتهم للسلام عبر التركيز على الجانب الأمني ومحاربة الإرهاب كأولوية على أي قضايا تفاوضية أخرى .ومنذ ذلك الوقت باتت القضية الأمنية ومحاربة الارهاب جوهر ما تركز عليه المفاوضات.

انتزعت إسرائيل موافقة فلسطينية على دولة منزوعة السلاح، خلال مفاوضات كامب دايفيد الثانية[1] ،رغم أن الفلسطينيين كانوا يحاولون الاحتفاظ بدولة محدودة التسلح، فتحت الطريق واسعا أمام مطالبات أمنية متصاعدة، تُفقد الدولة الفلسطينية السيادة الفعلية على الأرض.

وطالبت إسرائيل في مفاوضات كامب دايفيد الثانية، باستمرار سيطرتها على المجال الجوي للدولة الفلسطينية المتوقعة، مع إمكان استخدامه فلسطينياً، وزرع محطات إنذار مبكر فيها، وابقاء وحدة طوارئ لردع الأخطار المتوقعة، وتوفير مخازن سلاح لخدمتها[2]، الأمر الذي يعني احتفاظ إسرائيل بمواقعها العسكرية في أ راضي الدولة الفلسطينية، كما طالبت بوجود مراقبين غير مرئيين على معابرها الحدودية.

وبقيت تلك المطالبات حاضرة خلال جولات المفاوضات التالية.وهي تأتي بحجة حماية أمن إسرائيل، وخصوصا المستوطنات التي ستبقى تحت السيادة الإسرائيلية، وكذلك المناطق الاستراتيجية المطلة على إسرائيل من الدولة الفلسطينية.

كذلك طالبت إسرائيل بالاحتفاظ بغور الأردن، والسيطرة على المناطق الحدودية فيه لمدة اثني عشر عاما خلال مفاوضات كامب دايفيد الثانية[3]، ووافق أولمرت على استقدام طرف ثالث للمرابطة في غور الأردن بعد انتهاء تلك المرحلة الانتقالية، خلال لقاءات أنابوليس[4]، في حين يشترط نتنياهو خلال المفاوضات ، عدم تحديد مواعيد أو جداول زمنية تقيّد مدة وجود إسرائيل فيها، ويرفض أي وجود لقوات طرف ثالث في المستقبل، وأن تكون الوحدة التي تقوم بدوريات على طول نهر الأردن مقاربة للوحدة الموجودة حالياً، كما يطالب بوجود منطقة عازلة، على أساس أن منطقة غور الأردن تشكل خط الدفاع الأول ضد التهديدات من الشرق، وخصوصا في ظل الواقع الاستراتيجي القائم[5].

يسعى الفلسطينيون لتحصيل دولة فلسطينية ذات سيادة، إلا أن ما تشير إليه تصريحات القيادة الفلسطينية، بأنها ستكون دولة منزوعة السلاح، وأنه سيسمح ببقاء قوات طرف ثالث للمرابطة على الحدود مع الأردن، ونية إسرائيل

---

[1] شير ،جلعاد،مرجع سبق ذكره،ص 201.

[2] هنية، أكرم، **أوراق كامب دايفيد**،ط 2 (رام الله: دار الأيام للطباعة والنشر، 2001)،ص4.

[3] روس، **السلام المفقود: خفايا الصراع حول سلام الشرق الأوسط**، د.ت، ص9.

[4] لقاء الرئيس أبو مازن مع الصحافة الإسرائيلية في رام االله بتاريخ 2010/06/29.

[5] أيزنشتات، مايكل، ساتلوف، روبرت، **توضيح النقاش حول الترتيبات الأمنية: القوات الإسرئيلية في وادي الأردن**، معهد واشنطن، http://www.washingtoninstitute.org/ar/policyanalysis/view/clarifying-the-security-arrangementsdebate- israeli-forces-in-the-jordan-va .2014

إبقاء محطات مراقبة، ووحدات طوارئ ومخازن سلاح، وسيطرة على المجال الجوي، إضافة إلى السيطرة على الحـــدود البرية ومراقبتها، ينفي عن الدولة الفلسطينية أي صفة سيادية، مع العلم أن السيادة أحد الشروط الثلاثة لوجود الدولة.

***الإنسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967**

نجحت إسرائيل في عدم تكبيل سياستها الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام1967 فلم يرد نص صريح في اتفاقيات أوسلو يقيّدها، رغم عدم شرعيتها القانونية، ورغم سعي الفلسطينيين، خلال مفاوضات أوسلو، لتحصيل نص صريح يقيّد الاستيطان خلال المرحلة الانتقالية من الاتفاق ،غير أنهم لم ينجحوا إلا في تحصيل صيغة غامضة ،سمحـــت للإسرائيليين بالتلاعب في تفسيرها. وجاء النص الخاص بقضية الاستيطان في اتفاقية أوسلو :بعدم جواز قيام أي طرف بإجراءات أحادية الجانب من شأنها أن تجحف وتؤثر في قضايا الحل النهائي ،اعتبرته إسرائيل لا ينطبق على الاستيطان.

استمرت إسرائيل على مدار العملية السلمية الممتدة مع الفلسطينيين في تصعيد سياسة الاستيطان داخل الأراضـــي المحتلة، حيث تضاعف عدد المستوطنات والمستوطنين خلالها أكثر من ثلاث مرات.

وتؤكد إسرائيل عدم نيتها التنازل عن الكتل الاستيطانية الكبرى التي باتت تقتطع أكثر من 13 بالمئة من مســـاحة الضفة الغربية، بينما تؤكد الولايات المتحدة عدم إمكان إغفال الواقع الاستيطاني على الأرض في المفاوضات، حسب ما جاء على لسان بوش الابن، ثم أعاد تأكيده كيري خلال المفاوضات.

وانتزعت موافقة فلسطينية خلال مفاوضات كامب دايفيد الثانية على مبدأ التبادلية كأساس يســـمح لإســـرائيل بالاحتفاظ بجزء من تلك المستوطنات ضمن سيادتها، ورغم أن الحديث كان يدور حول تعديلات متبادلة لا تزيد على 1.9بالمئة من مساحة الضفة الغربية، إلا أنه، ومنذ ذلك الوقت[1]، تركزت المفاوضات حول الاستيطان بين الفلسطينيين والإسرائيليين حول نسبة مساحة المستوطنات التي تنوي إسرائيل الاحتفاظ بها من المساحة الكلية، وعرض باراك خلال مفاوضات كامب دايفيد الثانية احتفاظ إسرائيل بما يراوح من 10 بالمئة إلى 13.5 بالمئة من أراضي الضفة الغربيـــة لإبقاء تلك المستوطنات تحت السيادة الإسرائيلية المباشرة، بينما انخفضت في عهد أولمرت ،وعادت النسبة وارتفعت إلى أكثر من 13 بالمئة من دون أن تحدد إسرائيل الأراضي التي تنوي مبادلتها في أي من تلك الجولات[2].

كما تطالب إسرائيل بإبقاء سيطرتها على منطقة غور الأردن التي احتلتها عام 1967 بحجة الاعتبارات الأمنية، وتشكل منطقة غور الأردن حوالي 25 بالمئة من مساحة الضفة الغربية، ووصل عدد المستوطنات التي أقيمت فيها منذ احتلالها إلى إحدى وعشرين مستوطنة، ويسعى الكنيست الإسرائيلي لإقرار قانون يضمها إلى إسرائيل كالقدس الشرقية.

و تعتبر مطالبة إسرائيل بالإحتفاظ بالمستوطنات و منطقة غور الأردن غير شرعية أو قانونية ،لأن هـــذه الأراضـــي احتلت عام 1967 ويدعو قرار مجلس الأمن 242 الصادر عام 1967 إلى" انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من

[1] شير،جلعاد،مرجع سبق ذكره،ص 202.

[2] ستالوف، روبرت، **تقييم الاستراتيجية الأمريكية في المحادثات الإسرائيلية – الفلسطينية**، تقرير رحلة إلى الشرق الأوسط، د.ت.

الأراضي التي احتُلت خلال النزاع الأخير"[1]، ويتجاوز مبدأ تبادلية الأراضي الذي أقرّت به السلطة الفلسطينية حدود شرعيته ،كما يتخطى حدود شرعية قرار مجلس الأمن 446 الذي يدعو إسرائيل صراحة إلى الانسحاب من جميع المستوطنات التي أُقيمت في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويتعدى حدود مقاربة الفلسطينيين للعملية السلمية، وخصوصا أن القرار الأممي 242 طبّق فعليا قبل ذلك على الحالة المصرية ،وتم الانسحاب من سيناء وتفكيك جميع المستوطنات الإسرائيلية فيها.

***قضية القدس**

يصرّ نتنياهو في تصريحاته حول مدينة القدس على ضرورة بقائها موحدة تحت السيادة الإسرائيلية ورفض التفاوض حولها خلال المفاوضات[2] ، وتحدث عنها كيري بشكل غامض خلال مبادرته لخطة الإطار، وتضم مدينة القدس الشرقية مئتي ألف مستوطن يسكنون في ثلاث عشرة مستوطنة بنيت بعد احتلال المدينة عام 1967 تمتد شمالا لتفصل مدينة القدس عن مدينة رام الله، وجنوبا لتفصلها عن مدينة بيت لحم، وفي الوقت نفسه تتصل تلك المستوطنات مع أحياء القدس الغربية، في عملية تطويق مبرمجة لمدينة القدس الشرقية.

وأبقت جميع الأطروحات الإسرائيلية التفاوضية السابقة حول مدينة القدس، السيادة الفعلية لإسرائيل ،والإصرار على بقائها موحدة[3]، فوافقت إسرائيل في كامب دايفيد الثانية على تقسيم المدينة، بالسماح لسيطرة إدارية فلسطينية على الأحياء الخارجية الفلسطينية منها، على أن تبقى السيطرة الإسرائيلية كاملة داخل أسوار القدس، مع إعطاء مكانة خاصة للمسجد الأقصى ،مع رفض السيطرة الفلسطينية على منطقة الحرم واستعد أولمرت لتقسيمها بين الفلسطينيين والإسرائيليين حسب الأحياء، مع بقاء عمدة يهودي للمدينة بحجة أن اليهود يشكلون أغلبية سكانها، على أن يتم تدويل المدينة القديمة تحت إشراف خمس دول هي إسرائيل والولايات المتحدة والسعودية والأردن وفلسطين.

تمحورت المفاوضات حول مدينة القدس الشرقية على تقسيمها بين الأحياء الفلسطينية والإسرائيلية ،إلا أن تقسيمها يمكن أن ينفذ فقط على الخرائط ، بينما عمليا في ظل وضع القدس القائم والتداخل الكبير الذي خلقته إسرائيل على أحياء المدينة، واختلال التوازن على الأرض لمصلحة إسرائيل، يجعل تطبيق التقسيم مستحيلا. إضافة إلى أن تقسيم المدينة بين الأحياء الفلسطينية والإسرائيلية يتناقض مع المقاربة الفلسطينية حول مدينة القدس الشرقية، التي تسعى لتحقيق السيادة الفلسطينية الكاملة على المدينة القديمة ،والمناطق المجاورة لها التي احتلت عام 1967 ، وبما يتفق مع قرارات مجلس الأمن (1967/242، 1968/252، 1980/476)،ولا تمتلك إسرائيل الحق القانوني في أي جزء من أجزائها ،وتعتبر جميع إجراءات التهويد فيها باطلة قانونيا.

---

[1] نص قرار مجلس الأمن الرقم 242 الصادر عام 1967.

[2] أولمرت يكشف عن موافقة عباس على عمدة يهودي لبلدية القدس بعد تقسيمها، **القدس العربي**، 2014/02/28.

[3] شير،جلعاد،مرجع سبق ذكره،ص 113.

***قضية اللاجيئين**

يُعَد عدم الإقرار بالمسؤولية التاريخية والأخلاقية والقانونية عن مأساة اللاجئين الفلسطينيين، العامل المشترك بين جميع الحكومات التي تفاوضت مع الفلسطينيين حول هذه القضية، إلا أن حكومة باراك استعدت لإبداء الأسف لما حصل للاجئين الفلسطينيين، خلال مفاوضات كامب دايفيد الثانية.

ومن بين أربعة ملايين لاجئ فلسطيني ينتشرون في أصقاع الأرض، قبلت إسرائيل أن تستوعب أعدادا ضئيلة على أساس إنساني (لم الشمل) راوحت ما بين عشرة آلاف إلى خمسة عشر ألف لاجئ على مدار عشر سنوات، خلال مفاوضات كامب دايفيد الثانية[1]، ووصلوا إلى ألف لاجئ على مدار خمس سنوات، خلال مفاوضات أنابوليس، في حين تنصَّل نتنياهو من أي التزامات خلال المفاوضات الحالية، وهو ما حدا بكيري على تقديم صيغة غامضة في اقتراحاته لخطة الإطار بخصوص قضية اللاجئين ويُذكر أن الكنيست سن قانونا يمنع رئيس الوزراء من التفاوض حول قضيتي القدس واللاجئين دون نيل موافقة الأغلبية البرلمانية، وأي مفاوضات حول هذين الملفين من دون إقرارها يعد غير ملزم.

إن كل ما عرضته إسرائيل حول قضية اللاجئين، يفرغ قرارات الشرعية الدولية حول هذه القضية من مضمونها القانوني، ولا يلبي الحدود الدنيا لمقاربة الفلسطينيين لحلها. وضمن القانون الدولي حقوق اللاجئين الفلسطينيين، سواء كان ذلك في القرار الصادر عن الجمعية العامة (194) عام 1947 أو في المادة (1/13) من نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تبنته الأمم المتحدة عام 1948 ،أو في نص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في مادته (04/12) ،أو قراري اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في المادتين 110 و 310 ، كما تشير لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التمييز العنصري في المادة 5 والمادة 18 إلى هذا الحق.

ورغم أن المقاربة الفلسطينية تقوم على أساس الاعتراف بحقوق اللاجئين الفلسطينيين، واعتراف إسرائيل بمسؤولياتها عن خلق هذه المشكلة وإقرارها بالمبادئ والحقوق المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين ،ومن ضمنها حقهم بالعودة إلى ديارهم وأراضيهم التي رحلوا عنها بالقوة ،والحق باستعادة الأراضي والممتلكات التي انتهكت وسلبت ،والحق بالتعويض عن الخسائر المادية والمعنوية ،فإن الموقف التفاوضي يؤكد أنه في ظل حرية الاختيار للاجئين ،لن يختار أغلبيتهم العودة إلى بلادهم الأصلية ،كما صرح الرئيس الفلسطيني محمود عباس بتنازله عن حقه بالعودة إلى صفد، وإنما قد يختار أغلبية اللاجئين الفلسطينيين التوطين في البلد المضيف أو في الدولة الفلسطينية المستقبلية أو في دولة ثالثة، كما يعرض الموقف التفاوضي الفلسطيني تطبيق حق العودة على مراحل، من أجل معالجة مخاوف إسرائيل الديمغرافية[2] ،ودون مطالبة إسرائيل بتحمل المسؤولية التاريخية والأخلاقية والقانونية بحق اللاجئين.

---

[1] نفس المرجع،ص 112.

[2] **ماذا حدث في كامب دايفيد: أسئلة متكررة**، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات، د.ت.
http://www.nad-plo.org/a_print.php?id

إن حل هذه القضية يبدأ بإقرار إسرائيل بالمسؤولية تجاهها، ثم بالتزامها بتنفيذ قرار الجمعية العامة (194)،وبالتالي تتحول صلاحيات تحديد أعداد اللاجئين العائدين إلى اللاجئين أنفسهم، لا إلي إسرائيل ،كما أن ذلك الإقرار يلغي عمليا مطالبة إسرائيل الفلسطينيين بالاعتراف بيهودية دولة إسرائيل، التي تضعها شرطا تعجيزيا لإتمام أي اتفاق سلام مع الفلسطينيين.

4. خاتمة:

يلاحَظ مما سبق أن ما طرحته إسرائيل ،عبر سنوات التفاوض الطويلة مع الفلسطينيين ،في ما يخص قضايا الاستيطان والحدود والأمن والقدس ،وما نفذته عمليا على الأرض ،تتعارض مع ما جاء في القرار (242) حول الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 ،كما ينفي إمكان تحصيل الفلسطينيين للسيادة المفترضة على الأراضي الفلسطينية التي تنوي إسرائيل الانسحاب منها ،بما يضمن تحقيق المقاربة الإسرائيلية للعملية السلمية التي أعلنت عنها منذ عقود ،ودون تغيير أو تبديل في جوهرها.

في حين أنتجت تطورات الجولات التفاوضية تنازلات فلسطينية متصاعدة ،بدأت بمبدأ التبادلية ،فدولة منزوعة السلاح ،ثم الأخذ بالاعتبارات الأمنية الإسرائيلية ،في تقويض للمقاربة الفلسطينية للعملية السلمية.

5. قائمة المراجع:

1 ابن منظور، لسان العرب. ط 4، دار صادر، بيروت،2004.

2 أبو عامود،محمد،الإنتفاضة الفلسطينية 1987-1990 ،و الإنتفاضة الثانية،السياسة الدولية ، ع،2001.

3 أيزنشتات، مايكل، ساتلوف، روبرت، توضيح النقاش حول الترتيبات الأمنية: القوات الإسرئيلية في وادي الأردن، معهد واشنطن،2014
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policyanalysis/view/clarifying-the-security-arrangementsdebate- israeli-forces-in-the-jordan-va

4 أولمرت يكشف عن موافقة عباس على عمدة يهودي لبلدية القدس بعد تقسيمها، **القدس العربي**، 2014/02/28.

5 د .الشافعي محمد بشير، القانون الدولي العام في السلم والحرب. ط 1 ، دار بور سعيد للطباعة ، الإسكندرية ، 1971.

6 ثامر كامل الخزرلى، التفاوض:إدارة وسياسة. المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 2 ،2006.

7 تحفظات إسرائيل على خطة خارطة الطريق، 2002.

8 تفاصيل خطة خارطة الطريق 2002 في :النص الحرفي للمسودة الجديدة لخطة خارطة الطريق التي تم تقديمها للسلطة الوطنية الفلسطينية 2002/12/22 http://www.alburayj. com/p%20road%20map.htm

9 دنيس، روس، **السلام المفقود :خفايا الصراع حول سلام الشرق الأوسط**، ترجمة عمر الأيوبي وسامي كعكي،دار الكتاب العربي، بيروت،2004.

10 روبرت د.كانتور ،السياسة الدولية المعاصرة. تر: احمد ظاهر، ط 1 ، مكتب الكتب الأردني للطباعة، عمان، 1989.

11 روجر دوسون،أسرار التفاوض الفعال. الشركة العربية للإعلام العلمي (شعاع)، القاهرة، ع 24،ديسمبر 1995، pdf www.edara.com

12 روس، **السلام المفقود: خفايا الصراع حول سلام الشرق الأوسط**، د.ت.

13 جين كوربن، **غزة أولاً : لقاءات النرويج السرية بين إسرائيل و م.ت.ف**، ترجمة محمود برهوم، عمان، دار القدس للنشر،1994 .

14 ستالوف، روبرت، **تقييم الاستراتيجية الأمريكية في المحادثات الإسرائيلية – الفلسطينية** :تقرير رحلة إلى الشرق الأوسط، معهد واشنطن،2014 http://www.washingtoninstitute.orgar/policy-analysis/view/assessing-u.s.-strategy-in-the-israelipalestinian- talks-a-trip-report

15 د .سعد حقي توفيق، مبادئ لعلاقات الدولية. ط 1 ، دار وائل للنشر، عمان ، 2000 .

16 السعودي، هالة، **الوطن العربي والولايات المتحدة**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية،1996 .

17 سليم، محمد، **العرب في ما بعد العصر السوفيتي**، ورقة قدمت إلى :**ندوة انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيراته على الوطن العربي**،تحرير طه عبدالعليم، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،1993 .

18 د .سيد عليوة، مهارات التفاوض:سلوكيات الاتصال والمساومة والدبلوماسية. ط 1،المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان،1978 .

19 د .الشافعي محمد بشير، القانون الدولي العام في السلم والحرب. ط 1 ، دار بور سعيد للطباعة ، الإسكندرية ، 1971.

20 د .شوقي نالي لواد، عباس غالي أبو التمن، التفاوض مهارة وإستراتيجية. ،ط 1، مطبعة الفنون، بغداد ، 1991.

21 شير، جلعاد، **قاب قوسين أو أدنى: تفاصيل المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية في كامب ديفيد(2) .**

22 د.عبد الأمير الأنباري، حول المفاوضات الدولية :متطلباتها وأساليبها. المركز القومي للإرشاد والتطوير الإداري، بغداد ،1987 .

23 د .عصام العطية، القانون الدولي العام. ط5 ، مطبعة المكتبة القانونية،بغداد،2012 .

24 د.عمروخيري عبد الله،باسم ماهر سدرة،فدوى عامر،الحوار و التفاوض و الوساطة.د م،د ت.-https://iraqi-alamal.org/wp-content/uploads/2019/10/01.pdf

25 د .صالح يحيى الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلميا. مكتبة مدبولي، القاهرة ،2006.

26 د .فاروق السيد عثمان، التفاوض وإدارة الأزمات.ط1 ، دار الأمين للطباعة، القاهرة ، 2004.

27 قنديل، أمل، حرب الخليج وأثرها على الاقتصاد العراقي، بحث منشور كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة،1993 .

28 لقاء الرئيس أبو مازن مع الصحافة الإسرائيلية في رام الله بتاريخ 2010/06/29.

29 الموقف التفاوضي الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات،2001.

30 هنية، أكرم، **أوراق كامب دايفيد**،ط 2،دار الأيام للطباعة والنشر،رام الله،2001 .

31 نص قرار مجلس الأمن الرقم 242 الصادر عام 1967.

32 ماذا حدث في كامب دايفيد: أسئلة متكررة، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات، د.ت. http://www.nad-plo.org/a_print.php?id

33 يوري، سافير، **المسيرة : حكاية أوسلو من الألف إلى الياء**، ترجمة بدر عقيلي،دار الجليل، عمان،1998 .

34 karras chester; The Therogotalion game. N,Y,Tnomasy, crowe publishes, 1970,